

أثر مؤشري السيولة القانونية والاحتياطي القانوني في الائتمان النقدي لعينة من المصارف المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2020)

The effect of the indicators of legal liquidity and legal reserve on the cash credit of a sample of participating banks in the Iraqi stock exchange for the period (2010-2020)

م.م غيث حسين جابر

أ.د عقيل شاكر عبد الشرع

[alghyathghyth719@gmail.com](mailto:alghyathghyth719@gmail.com)

[aqeel.alsharaa@qu.edu.iq](mailto:aqeel.alsharaa@qu.edu.iq)

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على السيولة المصرفية كونها تحظى بأهمية كبيرة لدى المصارف لأنها تعزز من قوة ومثانة المصارف وخاصة عند مجابهة الالتزامات المترتبة عليها والعكس صحيح في حالة نقص حجم السيولة واضعاً المصرف في فترة ضاغطة، وتتحقق اكبر العوائد وذلك عند توطين ثقة الزبون في المصرف وزيادة الفرص الاستثمارية، ومع زيادة وعي الزبائن توجب على ادارة المصرف ان تتبع اسلوب تستطيع من خلاله ادارة اموالها بالصورة المناسبة وذلك من خلال الاعتماد على اسلوب الاحتياطي القانوني وبنسب محددة من السلطات العليا وذلك من اجل ان تفعل نشاطها المصرفي والاستفادة من الاموال السائلة في جوانب الاكثر استثماراً، وان لا يتمادي في نشاطها الائتماني وبالصورة التي تضعف خدماتها للجوانب الأخرى ، فضلاً عن توسيع قاعدتها الخدمية والمصرفية من خلال التوجه إلى مؤشر اكثر أمان الا وهو السيولة القانونية والمتكون من مصادره الاولية والثانوية وبنسب محددة لا تتجاوز ( ٣٠\_٣٥٪) والذي بزيادة هذه النسب تتخفض حجم المخاطر المصرفية ويزداد النشاط المصرف الخدمي وتنوع في نشاطه الائتماني، ولأن الائتمان النقدي هو أحد الخدمات المصرفية التي تُقدمها المصارف كونه أكثر الاستثمارات جاذبية للمصارف مقارنة مع بقية الاستثمارات، لذا تقرر التركيز على هذا المؤشر واعتباره متغير تابع للدراسة وبيان أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية عليه، وقد أجريت الدراسة لعينة تكونت من (10) مصارف متمثلة بـ( مصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف بغداد، مصرف المنصور، المصرف المتحد للإستثمار، مصرف آشور الدولي، ومصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط) خلال المدة ( 2010-2020)، وذلك بإستخدام التحليل المالي والإحصائي فضلاً عن إستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)، لغرض التوصل للنتائج العلمية والتي يعتمد عليها لغرض إستخراج الحلول المثلى لمشكلة الدراسة الأساسية .وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أظهرت النتائج الى وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير السيولة القانونية والائتمان النقدي للمصارف( المتحد للاستثمار، الاستثمار العراقي، اشور الدولي) وعدم وجود علاقة اثر طردية لمتغير السيولة القانونية في الائتمان النقدي وذلك للمصارف( الشرق الاوسط، وبغداد، المنصور، سومر التجاري، الخليج التجاري، الاهلي العراقي).واوصى البحث على المصارف بشكل عام أن تحدد أفضل المستويات من السيولة المصرفية اعتماداً على الاصول المتوفرة لديها وبناءً على السرعة والوقت من اجل تحويلها الى نقود .وعلى المصارف العراقية أن تسعى الى تطوير مجالات الاستثمار المالي فضلاً عن توسع في الائتمان النقدي بأنواعه

المختلفة لغرض الحصول على عوائد اضافية والاهتمام بادارة المخاطر بأنواعها والسعي الى تحقيق الاستقرار المصرفي.

الكلمات المفتاحية : مؤشر الاحتياطي القانوني، مؤشر السيولة القانونية ، الائتمان النقدي.

### **Abstract:**

The research aims to shed light on banking liquidity as it is of great importance to banks because it enhances the strength and durability of banks, especially when confronting the obligations arising from them and vice versa in the event of a lack of liquidity, putting the bank in a stressful period, and the greatest returns are achieved when settling the customer's confidence in the bank and increasing Investment opportunities, and with the increase in customers' awareness, the bank's management has to follow a method through which it can manage its money in an appropriate manner, by relying on the method of legal reserve and at specific percentages from the higher authorities, in order to carry out its banking activity and benefit from liquid funds in the aspects of the most investment, And that it does not go too far in its credit activity in a way that weakens its services in other aspects In addition to expanding its service and banking base by turning to a safer indicator, which is legal liquidity, which consists of its primary and secondary sources, and in specific percentages that do not exceed (30%-35%), which by increasing these percentages decreases the volume of banking risks, increases the service bank activity and diversifies its credit activity, and because Cash credit is one of the banking services provided by banks as it is the most attractive investment for banks compared to the rest of the investments, so it was decided to focus on this indicator and consider it a dependent variable for the study and to show the impact of the indicators of legal reserve and legal liquidity on it, and the study was conducted for a sample consisting of (10) Banks represented by (the National Bank of Iraq, Gulf Commercial Bank, Commercial Bank of Iraq, Sumer Commercial Bank, Bank of Baghdad, Al-Mansour Bank, United Investment Bank, Ashur International Bank, Investment Bank of Iraq, Middle East Bank) during the period (2010-2020), using Financial and statistical analysis, as well as the use of the statistical program (SPSS), for the purpose of reaching the scientific results that are relied upon for the purpose of extracting optimal solutions to the problem of the main study.

**Key words: statutory reserve index, statutory liquidity index, cash credit.**

### **المقدمة :**

إنَّ التحديات المتزايدة التي شهدتها المصارف التجارية وتطور الصناعات المصرفية وظهور أسواق غير منتظمة وتزايد طلبات الزبائن الغير ثابتة دفع بالمصارف أن توسع خدماتها المصرفية وأن توطن نفسها الى جانب بقية المؤسسات المالية سواء كانت في أوقات عسرها المالي أو في أوقات فوائضها الكبيرة، ولأن القطاع المصرفي يُعد حلقة مهمة في تطوير إقتصاد البلد لذلك تسعى المصارف الى استخدام منهج خاص بها من اجل جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وخلق ثقة بينها وبين الزبون، فضلاً على مواجهة كافة متطلباته والالتزام بها من حيث طلبات الائتمان (تسهيلات المصرفية والقروض والسلف) وحالات سحب الوديعة المصرفية من اجل تحقيق الارباح وذلك بالاعتماد على مؤشرات ونسبة تحدد من خلالها سيولتها المصرفية وكفايتها المتمثلة بالاحتياطي القانوني والسيولة القانونية، وتقديم خدمة مصرفية متميزة تُعد مرآة عاكسة لمتانة وقوة المصرف

المالية، ومن بين هذه الخدمات التي لاقت أهتمام كبير من قبل المصارف نجد الائتمان النقدي، إذ أن زيادة المصرف لحجم السيولة ووجودها بشكل فائض هذا سوف يولد دافع اساسي للمصرف ان يقوم بتقديم خدمات اقرضية للجهات الطالبة للائتمان لكن بنفس الوقت من الممكن ان تولد آثار سلبية خاصة اذا المصرف وجه هذه السيولة فقط على العمليات الائتمانية المتمثلة بالتسهيلات المصرفية تاركاً خلفه الطلبات وسحوبات المودعين لودائعهم .

**المبحث الاول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة :**

**1: منهجية البحث :**

**1-1 : أهمية البحث :**

ان اهمية البحث نابعة من أهمية ( أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية) في الائتمان النقدي ولكون موضوع البحث يغلب عليه طابع الحداثة، فتركزت دراستنا على دراسة الاثر الذي يحدثه مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي ومن خلال عينة من المصارف التجارية المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية.

**2.1. مشكلة البحث :**

تبلورت مشكلة البحث من خلال الخوض في موضوع يعتبر في غاية الاهمية إلا وهو مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية إذ أن اي خلل في هذه المؤشرات وعدم أعطائها تنبؤات مبكرة عن فشل المصارف ومشاكل التدفقات النقدية، من الممكن ان ينعكس بصورة سلبية على منح الائتمان وبراء الذمم ودفعها، وعلى هذا الاساس تم تسليط الضوء على هذين المؤشرين وبيان اثارهما الحقيقية على المصارف التجارية المانحة للائتمان النقدي عينة الدراسة، وبناءً على ما تقدم يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤلين الآتيين :

أ. هل هناك أثر لمؤشر نسبة الاحتياط القانوني في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة ؟

ب . هل هناك أثر لمؤشر نسبة السيولة القانونية في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة ؟

**3.1. فرضيات البحث :**

تكمن فرضيتي البحث في الآتي :

أ. لا يوجد أثر لمؤشر نسبة الاحتياط القانوني في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة .

ب . لا يوجد أثر لمؤشر نسبة السيولة القانونية في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة .

**4.1. أهداف البحث :**

1- تقديم مفهوم واسع وشامل حول مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وكذلك الائتمان النقدي ودراستهم من جوانب مختلفة.

2. التعرف على حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بالاعتماد على مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية .

3. اختبار أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي .

**5.1. الحدود الزمانية والمكانية للبحث :**

تتجسد الحدود الزمانية للبحث للفترة (2010 – 2020)، أما الحدود المكانية فقد تمثلت لعينة من المصارف المساهمة في سوق العراق للاوراق المالية والموزعة على (10) مصارف والمتمثلة بـ (مصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف بغداد، مصرف المنصور، المصرف المتحد للإستثمار، مصرف آشور الدولي، ومصرف الإستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط).

## 2. بعض الدراسات السابقة :

### 1.2- نورا عواد عبد العزيز الموسوي، 2010 :

" إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية والاردنية خاصة.

تهدف الى بيان حجم مخاطر السيولة المصرفية وآثارها على إدارة المصرفية. فضلا عن إظهار العلاقة بين إدارة السيولة ومؤشرات الائتمان والمقارنة بينهما من خلال الاستخدام من الأساليب الإحصائية وبيان تأثير بنوك عينة الدراسة مجتمعة وصولاً إلى التأثيرات الجزئية للمؤشرات فرضية وتم استخدام واختبار المؤشرات بواسطة اختبارين (p-Value و f) وتوضيح التأثير من خلال معامل التحديد (R). وتوصلت الى وجود العديد من المسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الادارة والادارة التنفيذية لإعداد استراتيجيات الائتمان وادارة المخاطر الائتمانية وتحديدها ووضع المخصصات الخاصة بكل خطر والالتزام بالأسس السليمة لمنح الائتمان والالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي. وبينت الدراسة نتائج منها يجب الاهتمام بالبيئة الخارجية ومتغيراتها المتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لما لها من اهمية في صنع القرارات المتعلقة بإدارة السيولة المصرفية ومؤشراتها.

### 2-2- مرتضى سالم كاظم، 2021

أثر مزاد العملة على الائتمان النقدي الممنوح لعينة من قبل المصارف – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة 2014 – 2019 .

الغرض الأساسي من الدراسة هو تسليط الضوء على سياسة مالية مهمة يعتمد عليها البنك المركزي العراقي منذ سنوات مضت وهي سياسة بيع العملة الأجنبية ( الدولار ) او كما تسمى مزاد العملة وبيان حجم تأثيرها على المتغير التابع وهو الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية ، وقد اجريت الدراسة المعينة مكونة من (16) مصرف تتعامل في مزاد العملة للمدة (2014-2019) ، اذ اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية للمصارف عينة الدراسة وقد جمعت المشتريات السنوية من الدولار لأغراض الحوالات والاعتمادات والنقد لهذه المصارف وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات ولعل أهمها الاختلاف بين العملة المشتراة لتعزيز الأرصدة في الخارج وبين العملة المشتراة لغرض البيع النقدي وملاحظة التفاوت بينهما وأثرها على انخفاض الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات ولعل أبرزها إعادة النظر من قبل البنك المركزي العراقي في اليه وضوابط بيع العملة الأجنبية (الدولار) في مزاد العملة للتخفيف من حدة الاستنزاف لهذه العملة من البلد.

### 2-3. عبد العزيز بن محمد السهلاوي، 2018

" استخدام مؤشرات السيولة المصرفية في تحديد مستوى المخاطر في المصارف السعودية دراسة تحليلية ". تهدف الدراسة الى تحليل مؤشرات السيولة المصرفية في المصارف التجارية السعودية بهدف تقييم قدرة تلك المؤشرات على تحليل وتفسير مستويات المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف السعودية وشملت الآتي ( المصرف السعودي للاستثمار - المصرف السعودي البريطاني - ومصرف الجزيرة - والمصرف العربي - ومصرف الانماء ). أبرز ما جاءت به الدراسة من نتائج ، ان المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعطي صورة واضحة لتدني مستويات المخاطرة في المصارف التجارية، وان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها قدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليلها في المصارف التجارية. وتوصي الدراسة ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف التجارية لما لها من أهمية في تحديد درجات ومستويات المخاطرة التي يتعرض لها المصرف .

#### 4.2. دراسة ، Sinartia Fitriah Rahmadany ، 2019

### Effect on Profitability Liquidity Management of Banking Companies in Indonesia Stock Exchange

تأثير إدارة السيولة والربحية للشركات المصرفية في بورصة إندونيسيا.

تبحث هذه الدراسة في تأثير المسؤولية (النسبة السريعة) على الربحية في الشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا (BEI) لإثبات تأثيرها على مستوى شركة التمويل المصرفي لسداد الديون. البيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات ثانوية تستخدم بيانات مالية تم تدقيقها. تقنية تحليل البيانات المستخدمة هي تحليل انحدار بسيط. تشير النتائج إلى أن النسبة السريعة أثر إيجابي على الربحية المالية للشركة. توضح نتائج هذه الدراسة أن المسؤولية ستؤثر على ربحية الشركات الموجودة في الشركات المالية لاستخدامها بفعالية وكفاءة. هذا البحث مهم للشركات والمؤسسات من أجل تحسين مسؤولية الاستخدام أو الاستخدام. تقتصر الشركة فقط على الشركات المصرفية المدرجة في BEI. ومن ثم يوصى بإجراء مزيد من البحث لإضافة معايير وإيجاد أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة بالإضافة إلى أنه يمكن للمؤلفين اللاحقين أيضاً توسيع مجتمع العينة إلى شركة أخرى بمجموعة مختلفة مجال مثل التصنيع أو الخدمات.

المبحث الثاني : الاطار النظري لمؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية والائتمان النقدي :

#### 1. مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية :

أن المصارف التجارية تعتمد اعتماد كبير على مصادر الأموال ذات الأجل القصير والتي تكون مقدمة من قبل المودعين، فضلاً عن أن هذه الايداعات يكون جزء كبير منها من حق المودعين إذ يقوم بسحبها عند الطلب أو بعد مضي فترة قصيرة من تاريخ أشعار المصرف برغبة المودع بسحب الأموال، ويعني ذلك ان المصرف سيواجه سحبات كبيرة من قبل المودعين وهنا يترتب عليه أن يحتفظ بمعدلات كبيرة من السيولة التي تكون متناسبة مع التزامات الدين ذات الأجل القصير وليس المقصود بالاحتفاظ بمعدلات من السيولة هو احتفاظ المصرف بأمواله على شكل مبالغ نقد سائلة وإنما قدرة المصرف على تحويل الأصول المتوفرة لديه الى نقود سائلة دون اي خسائر وبسرعة كبيرة. (الصيرفي ، 2007 : 19 )

إذ عرفت السيولة بشكل عام على أنها " إمكانية تحويل الأصل الى النقد في قت قصير وبأقل الخسائر وأن الهدف الأساسي للاحتفاظ بهذه الأصول السائلة هو لتغطية الالتزامات المستحقة في مواعيدها أو في أقل الفترات" ( الشنطي و شقر، 119 : 2005 )

وأيضاً يمكن تعريف السيولة بأنها " السهولة التي يمكن بها شراء الأصل أو بيعه من دون التأثير في السعر الأساسي لذلك كلما كانت حركة السعر أكبر بسبب عملية البيع قل حجم السيولة في الأصل" (العامري والشايح، 200: 2015 )

أما على مستوى المصارف فأن السيولة المصرفية " تعني قدرة المصرف على تلبية او ايفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل اي موجود من موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة " . (العاني، 2003: 89)

### 1.1- مؤشر الأحتياطي القانوني :

هي عبارة عن نسب مالية تكون بصورة ودائع محتفظ بها في البنك المركزي من قبل المصارف التجارية وهذه النسب تكون محددة وبالعادة عمليات الاحتفاظ تكون اجبارية فضلاً عن أن هذه النسب قابلة للتغير من قبل السلطات النقدية وذلك حسب ما يمر به البلد من ظروف اقتصادية، إذ نجد نسب الاحتياطيات تكون منخفضة في حالات ازدهار اقتصاد البلد والعكس تماماً في حالة التضخم وادخال حالات الانكماش الاقتصادي فإنه يزيد من نسب الاحتياطيات القانونية، فضلاً عن ان هذه الاداة ذات تأثير كبير في حجم القروض الممنوحة في اقتصاد البلد القومي، إذ تبين مدى قدرة هذه الأصول النقدية بالإيفاء بكافة الالتزامات المستحقة التي تكون بذمة المصرف. وتحتسب من خلال المعادلة الآتية : ( الحسيني والدوري، 2000: 97)

**نسبة الاحتياطي القانوني : الرصيد لدى البنك المركزي / إجمالي الوديعة X 100 %**

### 2.1- مؤشر السيولة القانونية :

تُعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على الإيفاء بكافة الالتزامات المستحقة عليه وذلك من خلال احتياطياته الأولية والثانوية وبجميع الحالات والظروف، إذ انه كلما ارتفعت نسبة السيولة القانونية ارتفعت نسب السيولة المصرفية ويحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

**النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + الاستثمارات + الاوراق التجارية المخصومة / إجمالي الودائع**

وتُعد من المؤشرات الأكثر دقة من سابقتها والتي تستخدم كميّار في بيان مقدرة المصارف بالوفاء لكافة الالتزامات المترتبة عليها والقيام بعمليات التسديد للالتزامات ذات الاجل القصير، فضلاً عن إن زيادة هذه النسبة عن النسب المتعارف عليها المحددة من قبل البنك المركزي (30- 35 %) تؤدي الى انخفاض حجم المخاطرة في السيولة بشكل تام ويقابلهُ في الوقت نفسه إنعدام التوافق ما بين أهداف السيولة وهدف الربحية. (العلاق، 2001: 221)

### 2. الائتمان النقدي :

تقدم المصارف التجارية خدمات مصرفية متعددة ومن أهمها الائتمان النقدي سواء كانت هذه الخدمات على مستوى العراق أو مستوى دول العالم، فهي مقدمة الى كافة طبقات المجتمع وكذلك الى الشركات ومختلف مؤسسات الدولة ولكافة القطاعات الاقتصادية، ونتيجة لأهميته الكبرى فهو يعتبر من الخدمات المصرفية التي

تحقق من خلالها المصارف الايرادات والعوائد المجزية نتيجة لما تقوم به المصارف من إستقبال مختلف الودائع المصرفية ومن ثم ادخالها بعمليات تشغيلية بين المستثمرين والمدخرين، وكذلك المساهمة الكبيرة التي يقدمها الائتمان النقدي في توجيه الانشطة الاقتصادية الى عمليات الاستثمارية بصورة عامة والاستراتيجية بصورة خاصة، والتي يعاني البلد من نقص كبير فيها كونه واجهة تمويلية مهمة.

## 1-2 مفهوم الائتمان النقدي :

أن المفاهيم التي وضحت الائتمان النقدي متعددة، فمنهم من اعتبره نشاط اساسي في المصرف ومنهم من اعتبره وظيفة تُعادل وظيفة أخرى، والمتمثلة بالقبولات الوداعية وذلك لأن المصرف يُقرض الزبائن بأرصدة نقدية مودعة لديه سابقاً، ويكون ذلك قد غير مسار عمل هذه الاموال وغيرها من أموال عاطلة عن العمل الى أموال مدرة لعوائد جديدة (السبك، 2011: 79)، ويُعد الائتمان النقدي صورة من صور التمويل بآجاله الطويلة والمتوسطة والقصيرة والذي يكون على استخدام واسع لدى مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية. ( الدباس، 2013: 25)

ويُعرف الائتمان النقدي بأنه " معاملة بين طرفين يقوم أحدهما الدائن أو المقرض بتوفير الأموال أو السلع والخدمات أو الاوراق المالية مقابل وعد من الطرف الآخر المدين أو المقرض بالدفع في المستقبل وتشمل هذه المعاملات سداد الفائدة للمقرض" ( علي، 2015: 219 )، وعرف أيضاً " بأنه اتفاق تعاقدي بين المصرف والزبون يحصل بموجبه الزبون على الحق في الحصول على مبلغ معين من المال شرط ان يوافق على سداد المبلغ في وقت لاحق مع الفوائد المترتبة عليه".(عشيش، 2010: 58 )

وكذلك عُرف " بأنه صيغة تمويلية وأستثمارية وهو جزء اساسي من عمل المصرف او هو الائتمان المتمثل بالخدمات المالية المقدمة للزبائن والتي يتم بموجبها منح الافراد والشركات في المجتمع الاموال اللازمة مقابل تعهد المقرض المدين لسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والعمولات حسب الصيغة المتفق عليها." ( داود، 2012 : 30 )

## 2.2 أهمية الائتمان النقدي :

تتلخص أهمية الائتمان النقدي في النقاط الآتية : ( الغالي ، 2016 : 16 )

- أ- يُعد الائتمان النقدي من اهم المصادر التمويلية للنشاط الاقتصادي في البلد.
- ب- ان قيام المصارف بمنح القروض بصورة أوسع لكافة نشاطات التجارية والاقتصادية من الممكن ان تكون حافز كبير على الطلب الكلي وبالتالي وجوده زيادة كبيرة على كلا الطرفين الاستهلاكي والاستثماري.
- ت- يُعد الائتمان النقدي وسيلة تبادل ونقل الاموال من زبون الى آخر.
- ث- الاستفادة من الأموال المعطلة وادخالها في عملية تشغيلية على صورة قروض ممنوحة للقطاعات الاستهلاكية والانتاجية.
- ج- يُعد من الاستثمارات التي تستطيع المصارف من خلالها تحقيق اكبر الارباح نتيجة للارتفاع الكبير في حجم العوائد المتحقق منه.

## 3-2. العوامل المؤثرة في الائتمان النقدي:

لكل مصرف قاعدة ائتمانية خاصة به يتخللها إرشادات وشروط ومعايير يُسير من خلالها خدماته المصرفية، ولا بد ان يعتمد على مجموعة من القواعد والأسس الرصينة والتي تُعد الحجر الاساس لآلية عمل المصرف، والمقصود بهذه الاسس هي مجموعة اجراءات يمكن من خلالها وصف انواع القروض واحجامها، وهذه الإجراءات تُعد ضمان وحماية الى المصرف يعتمد ويحدد من خلالها كيفية إستحصال القروض ومتابعتها، لذلك إن القاعدة الائتمانية يجب ان تتكون من أسس يمكن من خلالها التحكم بالعمليات الاقراضية وبمختلف مراحلها. ( Sabaghi,2009: 491 )، وأهم الأسس والقواعد هي :

### 1.3.2 توفير الأمان لأموال المصرف :

توفير عنصر الأمان هذا يعني ان الجهات الحاصلة على الائتمان تكون لديها القدرة على تسديد أصل القروض وفوائدها بآجالها المستحقة والمتفق عليها في العقد، إضافة لذلك أنه يجب على الجهة المانحة للقروض أن تكون لديها القدرة على تشغيل الاموال المودعة لديها بالصورة المناسبة والتي تُعد ضمان لها لإسترداد أموالها وتحقيق عوائد إضافية، وهذا يعتمد على نوع الضمانات المصاحبة لقرار منح الاموال سواء كانت ضمانات تكميلية أو أصلية. (الشمري،2007: 127)

### 2.3.2 تحقيق الأرباح :

إن المبالغ المالية التي يحصل عليها المصرف من الفوائد المترتبة على القروض التي يمنحها تُعد عوائد على شكل رؤوس اموال مستثمرة أي بمعنى آخر عوائد إضافية له، وفي نفس الوقت هذه العوائد تعتبر جزء مساند له يقوم بدفع فوائد على الأموال المودعة لديه. ( Titman, at el, 2011: 650 )

### 3.3.2 السيولة :

إن اساس عمل المصرف هو التداولات النقدية وبالأصول المتوفرة لديه، فمن اجل ان يكون قادر على تحقيق اهدافه بالدرجة الأساس، ومواجهة كافة السحوبات المفاجئة لذلك يجب عليه أن يخلق سيولة بالاعتماد على الموجودات المخزونة لديه ويحولها الى نقد من خلال العمليات البيعية والاقراضية وبضمانات مقدمة من البنك المركزي، لكن خلق السيولة يكون أمر دقيق جداً على إدارة المصرف، لذلك غالباً ما يتعارض مع الهدف السابق وهو الربحية، فسيطرت إدارة المصرف تكون متبينة من خلال قدرتها على الموازنة بين هدفي السيولة والربحية. (عبد السميع،2007: 66)

### 3. علاقة مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي :

تتضمن هذه الفقرة إيضاح العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثل بالمتغيرات مستقلة وهي مؤشري (الاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية ) والمتغير التابع المتمثل بالائتمان النقدي، وأساس هذه العلاقة تدور حول آلية الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف معتمدة بذلك على الأصول المتوفرة لديها والقابلية على إدخالها في عمليات إستثمارية مولدة بذلك عوائد مجزية تعود الى المصرف وجذب اكبر عدد ممكن من الزبائن في ذات الوقت، وإنّ آلية تقديم الخدمات المصرفية ومنها تلبية طلبات المودعين والاستجابة للطلبات الائتمانية لا تعتمد فقط على الأصول المتوفرة أو المحتفظ بها في المصرف وإنما على سمعة الطرف المقابل والثقة التي يوليها المصرف للزبون هذا من جانب، من جانب آخر فإن المقاييس التي يعتمدها المصرف في قياس السيولة



لديه بالصورة التي يمكن من خلالها استثمار هذه السيولة أو عدم استثمارها، وبالتالي اعتماد المصرف على هذه المؤشرات سيمكّنه من التحكم بأحجام السيولة لديه.

### 1.3. العلاقة بين مؤشر الاحتياطي القانوني والائتمان النقدي :

المعروف عن الاحتياطات القانونية هي الكميات النقدية التي تلجأ المصارف الى الاحتفاظ بها في البنك المركزي وتكون على شكل نسب محددة من قبل السلطات النقدية، وعمليات الاحتفاظ تكون بصورة إجبارية والغرض الأساسي من هذه الاحتياطات هو من أجل أن يواجه البنك المركزي كافة الظروف الاقتصادية، ففي الحالات التضخمية نجد إن سياسة البنك المركزي تميل الى الزيادة في نسب الاحتياطات القانونية ويُقابلة في ذلك إنخفاض في حجم السيولة الموجودة لدى المصارف وبالتالي قدرتها على منح الائتمان تكون منخفضة، والحالة معاكسة عند مرور إقتصاد البلد في الحالات الركودية إذ نجد البنك المركزي يميل الى الخفض من نسب الاحتياطات من أجل ان يكون هنالك توسع في أحجام السيولة المصرفية وبالتالي تكون المصارف لديها القدرة في منح الائتمان النقدي أو خلقه، وكذلك إن أول من وضع الشروط القانونية على المصارف والزاميتها بأن تحتفظ بأدنى حد من أرصدها الدائنة في البنك المركزي اعتماداً على أجمالي الودائع هي الولايات المتحدة الأمريكية إذ كان الغرض الأساسي هو توفير الحماية لسيولة المصرف من أجل ان يكون لديه القدرة على مجابهة كل الالتزامات المترتبة عليه والاستجابة لرغبات زبائنه، لكن نتيجة للتطور في حجم الخدمة المصرفية أصبحت نسب الاحتياطات القانونية أداة تحكّمية في أحجام العمليات الائتمانية. (طوروس ، 2011 : 200 )

يتأثر المعروض عندما يكون هنالك فائض في الاحتياطات النقدية وايضاً عندما يكون هناك زيادة في أجمالي الوديعة لدى المصرف، فعندما ينخفض حجم الاحتياطات النقدية المطلوبة بالمقابل تكون الاحتياطات لدى المصارف متزايدة عن الحد الأمثل لها وبالتالي تكون أجمالي الودائع في كميات مضاعفة وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة المعروض النقدي ومن ثم تزداد قدرة المصارف على منح الائتمان بصورة إضافية، وتكون الحالة معاكسة عند إزدياد نسب الاحتياطات القانونية، إذ يستوجب على المصارف تعويض حالات النقص في الحجم المطلوب من الاحتياطات عن طريق التخفيض في الكميات المضاعفة من الودائع وهذا بدوره سيخفض من حجم المعروض النقدي وبالتالي تتخفض قدرة المصارف على منح الائتمان . ( توفيق ، 2011 : 112 )

### 2-3. العلاقة بين مؤشر السيولة القانونية والائتمان النقدي :

من أجل أن تُمارس المصارف عملياتها في تقديم الخدمات المصرفية بالصورة المرضية للزبائن فإنها تكون بحاجة الى بعض الاصول المالية المحتفظ بها لغرض تحويلها الى نقود سائلة يمكن من خلالها سد كافة متطلبات المودعين وتلبية الطلبات الائتمانية، وفي بعض الاحيان تتولد لدى المصارف إحتياطات مالية متكونة من الارصدة النقدية المتوفرة لديها إذ تكون هذه النقود تحت تصرف المصرف ويكون لديه الأحقية التامة بإدخالها في عملياته الاستثمارية من أجل ان لا يقع في حالات الافلاس وسد كافة الالتزامات المترتبة عليه، وهذه الأرصدة النقدية تسمى بالاحتياطات الاولية المستخدمة من قبل المصارف لغرض مواجهة السحوبات اليومية، فضلاً عن إن هذه الاخيرة تشمل كافة النقد المحتفظ به في المصارف التجارية وكذلك لدى البنك المركزي، وتوجد هنالك أيضاً احتياطات مسماة بالاحتياطات الثانوية وهي أصول مالية تكون شبه نقدية والتي تُعد حاجز متين لأي مصرف يحتفظ بها ويمكن من خلالها مواجهة كافة الازمات المالية وسد المستحقات

المرتتبة عليه وهذه الاحتياطات هي تتمثل بالأوراق المالية والتجارية كأذونات الخزينة والسندات الحكومية وبالعادة تكون آجالها قصيرة وهي أيضاً مولدة إيراد الى المصرف، وإنّ هذه الاحتياطات تُعد جزء مساند للاحتياطات الاولية كون إنّ الاحتياطات الثانوية تُعد مدخرات تعود اليها المصارف عندما تكون بإحتياج كبير لها وبشكل عام إنّ مجموع هذه الاحتياطات تُعد سيولة قانونية تعتمد عليها المصارف من أجل الايفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليها، إذ تكون نسب السيولة القانونية متراوحة ما بين (30 - 35 %) من مجموع إحتياطات المصرف.

**وبناءً على ما سبق يتبادر في أذهاننا عدة تساؤلات هي هل يوجد اختلاف بين السيولة القانونية والاحتياطات القانوني، وهل بتوفر السيولة القانونية تستطيع المصارف تقديم خدمات إئتمانية ؟**

إختلف الكتاب في توضيح الاختلاف بين السيولة القانونية والاحتياط القانوني، فالبعض منهم أشار إنّ السيولة القانونية هي جزء من الاحتياطات القانونية كونها متمثلة بالنقد لدى المصارف التجارية والبنك المركزي والنقد لدى المصارف الاجنبية، والبعض منهم أشار إنّ السيولة القانونية يكون مفهومها مستقل عن الاحتياط القانوني، كونها لا تشمل فقط بالنقد لدى المصارف المحلية والاجنبية وإنما بكافة الاوراق المالية والتجارية ذات الأجل القصير، وإنّ السيولة القانونية لها تأثير في الائتمان النقدي، إذ كلما ازدادت نسب السيولة القانونية لدى المصارف ازدادت معها نسب السيولة المصرفية بشكل عام وبالتالي تزداد معها قدرة المصارف على منح الائتمان النقدي، وهذا يعني إن قدرة المصرف على الدخول في عمليات إقراضية يعتمد على حجم السيولة القانونية المتوفرة لديه. ( السيد، 2018 : 203 )

### **المبحث الثالث : الإطار العملي**

**1. تحليل وقياس أثر مؤشري الأحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي للمدة (2010 - 2020)**

إنّ للسيولة المصرفية دوراً كبيراً في توطين أيّ مصرف في ساحة المنافسة التي تتجمع بها المصارف مع باقي المؤسسات المالية، وهذا يعتمد على الأسس والقرارات المتخذة من الادارة الداخلية لكل مصرف، لكن لمواجهة البيئة الخارجية ومجابهة طلبات الزبائن أو السحوبات المفاجئة فتكون المصارف أحوج الى مؤشرات تستطيع من خلالها إنّ تحدد نسب السيولة المتوفرة لديها وخاصة من ناحية الموجودات والتي من خلالها تتزايد قوة المصرف والتي على أساسها تدخل في المجالات الاستثمارية أو الائتمانية.

#### **1-1 تحليل مؤشر الأحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010 - 2020) :**

يُعد من المؤشرات الأكثر أهمية كونه يعتبر مقياساً لمعرفة حجم الأرصدة النقدية المتوافرة لدى المصارف ويكون على شكل نسب قانونية مفروضة على احجام الوديعة المتوافرة لدى المصارف والتي من خلالها يتم بيان متانة وقوة المصارف بإتمام الألتزامات الواجبة عليها. ويبين جدول رقم (1) نسب الاحتياطات القانونية لمصارف عينة الدراسة للمدة ( 2010 - 2020 )

جدول (1)

نسب مؤشر الاحتياطي القانوني لعينة الدراسة للمدة 2020\_2010

المصارف	المصرف الاهلي العراقي	المصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف سومر التجاري	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المصور	مصرف آشور الدولي	مصرف الاستثمار العراقي
2010	0.894	0.432	2.773	1.688	0.427	0.358	1.459	0.311	0.307	7.439
2011	1.313	1.175	4.067	1.061	0.593	0.256	1.023	0.584	0.308	6.056
2012	1.392	0.899	0.905	1.909	0.326	0.369	0.985	1.628	1.282	3.908
2013	0.889	0.161	1.009	6.203	0.203	0.392	0.970	2.809	1.093	4.562
2014	0.986	0.992	1.164	6.053	0.402	0.387	1.066	0.796	2.675	8.976
2015	1.003	0.117	0.276	5.624	2.524	0.291	1.046	0.655	1.069	7.606
2016	2.219	8.190	0.386	3.775	2.180	8.617	0.393	1.729	0.123	5.050
2017	2.163	4.213	0.759	2.267	2.922	4.278	0.403	1.800	0.132	3.416
2018	1.984	0.266	0.834	2.423	0.171	0.677	4.033	0.249	0.314	4.614
2019	1.418	1.330	1.113	3.011	0.233	0.502	0.485	1.017	0.885	7.796
2020	1.063	1.223	0.837	3.412	0.084	0.666	0.221	0.114	7.320	9.750
max	2.219	8.190	4.067	6.203	2.922	8.617	4.033	2.809	7.320	9.750
min	0.894	0.117	0.276	1.061	0.084	0.256	0.221	0.114	0.123	3.416
المتوسط	1.393	1.727	1.284	3.402	0.915	1.527	1.099	1.063	1.410	6.289

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الصادرة من هيئة الأوراق المالية للمدة (2010-2020)

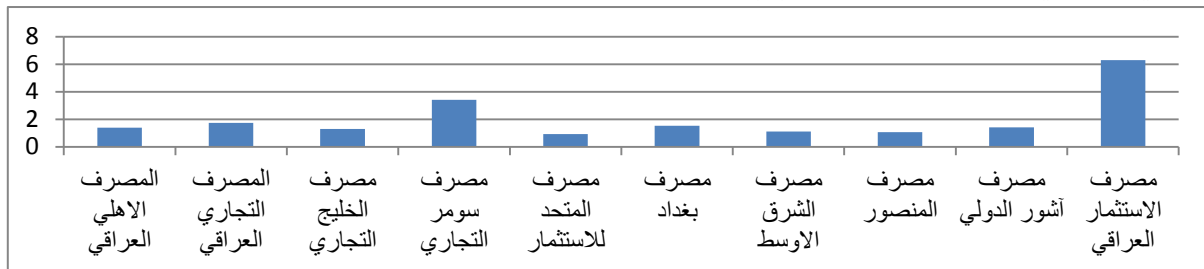
لوحظ في البيانات الظاهرة في جدول رقم (1) أعلى وادنى النسب للأحتيانات القانونية خلال سنوات الدراسة في المصارف المذكورة أعلاه، إذ بينت النتائج إنَّ متوسط الاحتياطي القانوني للمصرف الأهلي العراقي قد بلغ (1.393)، وأنَّ أعلى نسبة من الاحتياطي القانوني سجلها المصرف في عام (2016) والبالغة (2.219) ويفسر سبب هذا الارتفاع الى توجه المصارف للاحتفاظ بروؤس الأموال لمواجهة الحالة الطارئة التي مر بها البلد وخاصة الحرب مع داعش، وتلافي الترددي للوضع الاقتصادي للبلد، وادنى نسبة كانت (0.894) في عام (2010) ويعود السبب الى انخفاض احجام الموجودات لدى المصارف وحصر الاموال في عمليات استثمارية غير مدروسة، فضلاً عن التنبؤات الغير صحيحة بأرتفاع أسعار النفط مستقبلاً والقيام بعمليات أئتمانية لغرض توسيع أحجام النقد وزيادة الفائدة من هذه العمليات إلا أنها جاءت بنتائج معاكسة مما سببت انخفاض في حجم النقد. بينما بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لمصرف التجاري العراقي (1.727) خلال المدة (2010-2020)، وأنَّ أعلى نسبة من الاحتياطي القانوني في عام (2016) وبلغت (8.190) نتيجة إنَّ المصرف يفضل الاحتفاظ بالنقد وعدم الدخول في أي عملية استثمارية كانت او أئتمانية، بينما ادنى نسبة للمصرف نفسه من الاحتياطات القانونية (0.117) في عام (2015) وهذا يعود الى قيام المودعين بسحب ودائعهم من المصارف وضعف ثقة المودعين بالمصرف الامر الذي أدى انخفاض حجم النقد، ولوحظ أيضاً إنَّ مصرف الخليج التجاري كان متوسط الاحتياطي القانوني لديه قد بلغ (1.284) خلال المدة (2010-2020)، وحقق أعلى نسبة من الاحتياطات القانونية في عام (2011) والتي بلغت (4.067) وهذا يعود الى الاهتمام بالقطاعات الخاصة وتشغيلها للزيادة في أحجام الاموال والاستفادة منها في عمليات استثمارية متتالية، وادنى نسبة كانت (0.276) في عام (2015). أما مصرف سومر التجاري فقد كان متوسط الاحتياطي القانوني لديه قد بلغ (3.402) خلال المدة (2010-2020)، وأنَّ أعلى نسبة من الأحتيانات القانونية حققها المصرف

بلغت (6.203) في عام (2013) ويدل ذلك الارتفاع الى التحفظ من قبل المصرف بحجم كبير من النقد وخاصة للفترة السابقة وانتشار الازمة المالية التي أثرت على ميزانية العديد من الدول والتي تطلبت مجابتها أموال كبيرة وميزانيات ضخمة، وأدنى نسبة للأحتياطيات القانونية كانت في المصرف نفسه عام (2011) والبالغة (1.061) ويعود السبب الى توقف الدولة عن وضع الخطط لتشغيل المصانع الخاصة والتي ادى بها الى انخفاض حجم الأموال في المصرف وبالتالي انخفاض حجم رؤوس الاموال في ميزانية الدولة.

أما المصرف المتحد للأستثمار فقد بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لديه مايقارب (0.915) خلال المدة (2010-2020)، وأن أعلى نسبة حققها المصرف من الاحتياطي القانوني كانت في عام (2017) والبالغة (2.922) ويعود السبب الى قيام الدولة بالاعتماد على خزينة المصرفية لتمويل ما واجهته من حروب داعشية وتوجيه هذه الاموال لشراء المعدات العسكرية والحربية، وأدنى نسبة كانت في سنة (2020) والتي بلغت (0.084) ويفسر ذلك الانخفاض الى وضع الدولة لخطط رسيمة واولية من أجل إعادة البنى التحتية في المحافظات التي تعرضت الى انتهاك كبير من قبل داعش واعادة الحياة الطبيعية اليها وتشغيل كافة المصانع التي تعرضت الى الانقطاع عن العمل مما سبب انخفاض حجم الاموال وبالتالي تدني نسبة الاحتياطي القانوني وقد بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لدى مصرف بغداد (1.527)، وأن أعلى نسبة من الاحتياطيات القانونية حققها المصرف كانت في عام (2016) والبالغة (8.617) ويعود ذلك الى اعتماد البلد بالدرجة الاساس والمصارف من بعدها الى سياسة تحفظية للأموال خاصة مع تردي الوضع الامني في البلد والاقتصادي بسبب مخلفات الحروب مع داعش وكانت ادنى نسبة من الاحتياطيات القانونية قد بلغت (0.256) في المصرف نفسه في عام (2011) ويُفسر ذلك الانخفاض الى تواصل الدولة في عمليات منح الائتمان ويرافق ذلك عزوف الطرف المقترض عن تسديد الفوائد المترتبة عليه من جهة، ومن جهة اخرى الازمات الاقتصادية التي رافقت البلد، مما وأثر بصورة سلبية على المصارف وادخلها في مخاطر كبيرة في السيولة وعدم استثمار الاموال بالصورة الصحيحة. بينما اظهرت بيانات مصرف الشرق الأوسط إن متوسط الاحتياطي القانوني لديه بلغ (1.099) خلال المدة (2010. 2020)، وأن أعلى نسبة للأحتياطي القانوني كانت في عام (2018) وبنسبة بلغت (4.033) ويعود ذلك الى التحفظ من قبل المصرف للأموال وزيادة كبيرة في حجم الاصول وأدنى نسبة للمصرف نفسه قد وصلت (0.221) للعام (2020) ويعود ذلك الانخفاض في حجم الاحتياطي القانوني الى نقصان رؤوس الاموال مما لا يساعد المصرف في تمويل عملياته الاستثمارية أو منحة للقروض المولدة للعوائد عن طريق الفوائد تلك القروض وهذا من شأنه سوف يقلل حجم الايرادات المصرفية.

أما مصرف المنصور فقد كان متوسط الاحتياطي القانوني لديه (1.063) خلال المدة (2010-2020)، وأن أعلى مستوى من الاحتياطيات القانونية بلغت (2.809) وذلك في عام (2013)، ويعود سبب الزيادة في الاحتياطيات القانونية الى توجيه أقتصاديات البلد لحالة من اكتناز الاموال إيداناً بظهور آثار الازمة المالية، فضلاً عن الزيادة في العمليات الوداعية للأموال من قبل الزبائن حفاظاً على أموالهم، قابلها في ذلك عام (2020) والذي سجل ادنى مستوى للأحتياطيات وبنسبة بلغت (0.114)، ويُفسر ذلك الانخفاض الى تسديد الديون المتركمة على البلد والتي أستنزفت الكثير من خزينة المصارف. وأظهرت البيانات إن متوسط الاحتياطي القانوني لدى مصرف آشور الدولي بلغ (1.410) خلال المدة (2010-2020)، وأن أعلى نسبة من

الاحتياطيات القانونية في عام (2020) والبالغه (7.320) وأدنى نسبة كانت في عام (2016) والبالغه (0.123)، ويعود ذلك الى الضعف المالي الذي واجهه البلاد وخاصة مع تزايد حجم النفقات العسكرية نتيجة دخوله في الحرب مع التنظيمات الارهابية، فضلاً عن التأخر بعدم المصادقة على ميزانية الدولة لأكثر من شهر. ولوحظ أيضاً إنَّ مصرف الاستثمار العراقي قد بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لديه (6.289) خلال المدة (2020-2010) وأنَّ أعلى نسبة من الاحتياطيات كانت في عام (2020) وبنسبة بلغت (9.750) وأدنى نسبة كانت (3.416) وذلك في عام (2017) من المصرف نفسه. ويوضح لنا الشكل البياني (1) نسب الاحتياطي القانوني ليؤكد بيانات جدول (1) :



شكل (1)

مؤشر الأحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2020- 2010)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1)

## 2.1. تحليل مؤشر السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2020-2010) :

تُعد من المؤشرات الأكثر دقة من سابقتها والتي تستخدم كمعيار في بيان مقدرة المصارف بالوفاء لكافة الالتزامات المترتبة عليها والقيام بعمليات التسديد للالتزامات ذات الاجل القصير، فضلاً عن إن زيادة هذه النسبة عن النسب المتعارف عليها المحددة من قبل البنك المركزي (30- 35 %) تؤدي الى انخفاض حجم المخاطرة في السيولة بشكل تام ويقابله في الوقت نفسه إنعدام التوافق ما بين أهداف السيولة وهدف الربحية. ويوضح جدول رقم (2) نسب السيولة القانونية للمصارف عينة دراسة للمدة (2020 - 2010) :

جدول (2)

نسب السيولة القانونية لسنوات عينة الدراسة للمدة 2020\_2010

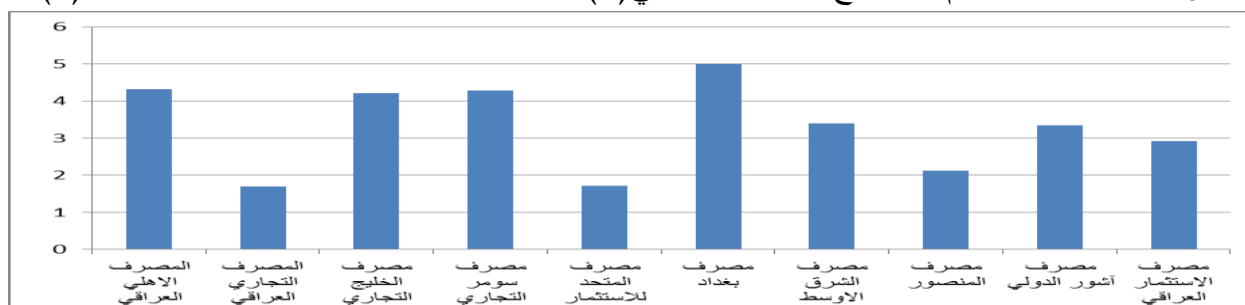
المصارف	المصرف الاهلي العراقي	المصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف سومر التجاري	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المنصور	مصرف آشور الدولي	مصرف الاستثمار العراقي	السنوات
2010	4.541	1.511	3.894	1.099	1.182	6.826	2.173	2.377	4.303	1.183	
2011	5.009	2.361	5.223	4.655	1.082	4.998	1.525	0.804	2.727	7.993	
2012	3.929	1.165	2.612	2.979	0.689	3.321	2.208	1.876	4.905	5.544	
2013	2.979	1.046	3.177	8.357	0.646	2.928	1.986	3.164	4.963	5.954	
2014	6.803	1.758	3.664	7.081	1.397	5.814	1.806	1.274	4.462	1.263	
2015	7.663	0.903	1.733	6.309	4.451	5.973	2.489	3.842	6.279	2.649	
2016	8.999	1.137	3.899	4.178	4.668	7.111	9.705	2.502	0.581	1.015	
2017	2.689	1.268	4.879	2.498	3.928	7.976	7.467	1.929	0.676	1.644	
2018	1.262	2.630	5.029	2.739	0.247	4.948	9.510	0.331	1.467	1.635	
2019	1.081	1.523	5.792	3.442	0.301	2.973	3.506	2.987	3.902	1.721	
2020	2.628	3.282	6.507	3.778	0.225	2.056	1.615	2.289	2.524	1.479	
mix	8.999	3.282	6.507	8.357	4.668	7.976	9.705	3.842	6.279	7.993	
min	1.081	0.903	1.733	1.099	0.247	2.056	1.525	0.331	0.581	1.015	
المتوسط	4.326	1.690	4.219	4.283	1.711	4.993	3.400	2.125	3.345	2.917	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الصادرة من هيئة الأوراق المالية للمدة (2020-2010)

عند ملاحظة جدول رقم (2) والبيانات الظاهرة فيه تبين إنَّ متوسط السيولة القانونية للمصرف الأهلي العراقي قد بلغ (4.326)، وقد حقق المصرف أعلى نسبة من السيولة القانونية في عام (2016) وبلغت (8.999)، وسجل أدنى نسبة من السيولة القانونية في عام (2019) والبالغة (1.081) ويعود السبب الى توجيه المصرف للأموال المتوفرة لديه الى عمليات استثمارية وإئتمانية ذات مخاطرة عالية وعوائد أكبر، فضلاً عن توجيه الاموال لعمليات تعتبر شبه إسنادية للجوانب العسكرية لما شهدتها تلك الفترة من حروب مع داعش وفترة ضاغطة على الاقتصاد بشكل عام والمصارف بالشكل الخاص، في حين بلغ متوسط السيولة القانونية للمصرف التجاري العراقي (1.690) وسجل المصرف أعلى نسبة من السيولة القانونية في عام (2020) والبالغة (3.282) ويلاحظ زيادة هذه النسبة عن النسب المحددة من قبل البنك المركزي وهذا يعود الى توافر الاصول لدى المصرف بتلك الفترة بكميات كبيرة ادى الى اتباع المصرف سياسة التحفظ على الأموال قابلها في ذلك مخاطرة ضعيفة في السيولة المصرفية، وادنى نسبة للمصرف نفسه في عام (2015) وبلغت (0.903) وعلى الرغم من زيادة هذه النسبة عن النسبة المحددة (35%) الى انها سجلت ادنى نسبة في هذا المصرف ويعود ذلك الى البيئة المحاطة في المصرف بتلك الفترة وخاصة مع ظهور التنظيمات الارهابية في البلد والتي ادت الى انخفاض الموجودات يتبعه في ذلك انخفاض رؤوس الاموال ، بينما في مصرف الخليج التجاري فقد بلغ متوسط السيولة القانونية لديه (4.219)، وحقق اعلى نسبة من السيولة في عام (2020) وبنسبة بلغت (6.507) وهذه النسبة تُعد طبيعية مقارنة مع سياسة المصرف التحفظية والرامية الى إرجاع قوة المصرف وخاصة بعد فترة الحرب وما تركتها من مخلفات كانت نتائجها مؤثرة على الوضع الاقتصادي والامني فضلاً عن توقف العديد من القطاعات الخاصة عن العمل، وبلغت ادنى نسبة للسيولة القانونية في المصرف نفسه (1.733) للعام (2015). في حين بلغ متوسط السيولة القانونية لمصرف سومر التجاري (4.283) للأعوام (2020-2010)، وأنَّ أعلى نسبة للسيولة القانونية قد حققها المصرف في عام (2013) والتي بلغت (8.357) هذا الارتفاع الكبير في حجم السيولة القانونية نتيجة لقيام المصرف بإعادة وضع الخطط المدروسة التي كانت مؤثر ايجابي على سياسته المصرفية وادنى نسبة كانت في عام (2010) والتي بلغت (1.099) ويعود السبب الى السياسة التوسعية في استثمار الاموال وتوظيف الودائع في عمليات منح القروض. وكذلك بلغ متوسط السيولة القانونية لمصرف المتحد للاستثمار (1.711) للأعوام (2020-2010)، وأنَّ أعلى نسبة حققها المصرف من السيولة القانونية في عام (2016) وبنسبة بلغت (4.668) ويُفسر سبب الزيادة في نسب السيولة القانونية الى التغييرات التي حدثت في مجريات الاقتصاد بشكل عام وخاصة بعد وضع خطط مدروسة من قبل الدولة لتشغيل كافة القطاعات الخاصة وارجاع ثقة المودعين بالمصرف من خلال الاستراتيجيات المتبعة من قبل المصرف والتي ولدت الازياح وعلى أثر ذلك ازدادت حجم السيولة بشكل عام، بينما كانت ادنى نسبة للمصرف نفسه في عام (2018) والتي بلغت (0.247) ويعزز سبب الانخفاض الى القرارات المتخذة من قبل الدولة والغير مدروسة، والاعتماد على التجارة الخارجية لتمويل أنشطتها الداخلية.

أما مصرف بغداد فقد بلغ متوسط السيولة القانونية لديه (4.993) للأعوام (2020- 2010)، وأنَّ أعلى نسبة من السيولة القانونية حققها المصرف قد بلغت (7.976) في عام (2017) ويعود سبب زيادة السيولة القانونية الى قيام المصرف بإتخاذ قرارات للتحفظ على الاموال من أجل إعادة إعمار نتيجة لما تركته الحرب مع

داعش من آثار على جوانب البنى التحتية وكذلك النفسية والامنية، وأدنى نسبة كانت في سنة (2020) وبالباغة (2.056) . وكان متوسط السيولة القانونية في مصرف الشرق الأوسط قد بلغ (3.400) وذلك للأعوام (2010-2020)، وأن أعلى نسبة من السيولة القانونية لا تتجاوز (9.705) في عام (2016) ويعزى ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي في البلد والمصرف، بينما ادنى نسبة كانت (1.525) في عام (2011) ، اما مصرف المنصور فقد بلغ متوسط السيولة القانونية (2.125) للأعوام (2010-2020)، وأن أعلى نسبة للسيولة القانونية في عام (2015) والباغة (3.842) قابلها في ذلك أدنى نسبة والتي بلغت (0.331) في سنة (2018) ويعود ذلك الى عدم استقرار أسعار النفط نتيجة لتوقف العديد من المصافي عن العمل بعد دخول البلد في الحرب مع التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن توقف العديد من المشاريع الاقتصادية والخدمية والصناعية التتموية الأمر الذي خلق تحدي كبير لسياسة المصرف وقراراته، وبلغ متوسط السيولة القانونية في مصرف آشور الدولي (3.345) للأعوام (2010-2020) وأن أعلى نسبة حققها المصرف في عام (2015) والباغة (6.279)، بينما ادنى نسبة للسيولة كانت في سنة (2016) وبلغت (0.581)، وكان متوسط السيولة القانونية لمصرف الاستثمار العراقي قد بلغ (2.917) خلال المدة (2010-2020)، وأن أعلى نسبة من السيولة حققها المصرف كانت في عام (2011) والتي بلغت (7.993) بينما أدنى نسبة كانت في عام (2016) والتي بلغت (1.015) للمصرف نفسه، ويُفسر ما شهدته مصارف (الاستثمار العراقي، آشور الدولي) من حالات التفاوت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى في نسب السيولة القانونية في سنواتها الى القصور في حجم النشاط التجاري وتفاقم حجم الصراعات التي واجهتها الدولة من مخلفات الازمة المالية، فضلاً عن ضعف القرارات المدروسة من قبل الدولة وهذا بدوره سيؤثر على قرارات البنك المركزي يتبعه في ذلك بقية المصارف، أما في سنوات التي شهدت ارتفاع في نسبة السيولة القانونية لكلا المصرفين فذلك يعود لانتعاش الاقتصاد للفترة التي تلت الازمة المالية، فضلاً عن انتعاش القطاعات الخاصة وزيادة تمويلها، وعودة ثقة المودعين بالمصارف عزز ذلك من زيادة الايرادات وتبعها في ذلك ميل الدولة الى زيادة ايراداتها النفطية مما ساعد ذلك في زيادة رؤوس أموال المصارف والدولة بشكل عام. ويوضح لنا الشكل البياني(2) نسب السيولة القانونية ليؤكد بيانات جدول (2) :



شكل (2)

مؤشر السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2020)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2)

2. قياس أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2020) :

تضمنت هذه الفقرة بيان ومناقشة نتائج الاختبار والاثر بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ ( الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية) في الائتمان النقدي للمصارف عينة الدراسة خلال المدة(2010-2020).

## 1.2. توصيف متغيرات الدراسة :

في هذه المرحلة يتم توصيف متغيرات الدراسة الى متغيرات مستقلة ومتمثلة بـ (الاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية)، والمتغير التابع المتمثل بـ (الائتمان النقدي).

**2.2. بناء نماذج الانحدار:** من المعلوم احصائياً عند قياس اثر العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تتم من خلال توظيف تحليل الانحدار وبناء نماذج خاصة بافتراضات البحث ومن ثم تقدير تلك النماذج باستخدام طرق التقدير المناسبة مع البيانات قيد الدراسة ويمكن تكوين نماذج الدراسة الحالية وحسب الافتراضات.

### 1.2.2: اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي:

حسب نموذج الانحدار الحالي نجد ان الائتمان النقدي يمثل المتغير التابع الذي يتأثر بنسبة الاحتياط القانوني .  
فأن نموذج الانحدار الذي يقيس اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان المصرفي يمكن صياغته رياضياً حسب النموذج التالي

$$\text{الائتمان النقدي} = \beta_0 + \beta_1(\text{الاحتياط القانوني}) + \epsilon_i, i = 1, 2, \dots, 44$$

حيث ان:

الائتمان النقدي المتغير التابع  
نسبة الاحتياط القانوني المتغير المستقل  
 $\beta_0$  الحد الثابت و المتجه ( $\beta_1$ ) يمثل الميل الحدي  
 $\epsilon_i$  حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع وفق التوزيع الطبيعي بوسط مساوي الى صفر وتباين مساوي الى  $\sigma^2$

### 2.2.2 : اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي:

حسب نموذج الانحدار الحالي نجد ان الائتمان النقدي يمثل المتغير التابع الذي يتأثر بنسبة السيولة القانونية .  
فأن نموذج الانحدار الذي يقيس اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي يمكن صياغته رياضياً حسب النموذج التالي

$$\text{الائتمان النقدي} = \beta_0 + \beta_1(\text{السيولة القانونية}) + \epsilon_i, i = 1, 2, \dots, 44$$

حيث إن :

الائتمان النقدي: المتغير التابع  
نسبة السيولة القانونية: المتغير المستقل  
 $\beta_0$  الحد الثابت و المتجه ( $\beta_1$ ) يمثل الميل الحدي  
 $\epsilon_i$  حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع وفق التوزيع الطبيعي بوسط مساوي الى صفر وتباين مساوي الى  $\sigma^2$

### 3.2- اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول ادناه يمكن قياس علاقة اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان

الائتمان النقدي						المتغير التابع
						المتغير المستقل
مستوى الدلالة	F	T	$\beta$	ADj	R <sup>2</sup>	الاحتياطي القانوني
0.034014	9.132328	3.769839	0.670676	0.647246	0.694013	مصرف الاهلي العراقي
0.344355	10.914657	4.324763	0.023685	0.711989	0.741313	المصرف التجاري العراقي
0.000067	19.60290	4.427517	0.156013	0.781981	0.818214	مصرف الخليج التجاري
0.009509	10.014867	3.837199	0.191246	0.590346	0.623593	مصرف سومر التجاري
0.497401	0.468581	0.684530-	-0.042924	0.272513	0.311034	مصرف المتحد للاستثمار
0.001509	16.48172	4.059769	0.008879	0.864728	0.881827	مصرف بغداد
0.0000	357.8690	18.91743	2.250638	0.872465	0.894966	مصرف الشرق الاوسط
0.990437	0.000145	-0.012058	-0.002467	0.143806	0.175003	مصرف المنصور
0.024708	5.427127	2.329619	0.336346	0.583346	0.614431	مصرف آشور الدولي
0.0319	9.014867	2.128739	0.191246	0.590346	0.623593	مصرف الاستثمار العراقي

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي.



من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.694013). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.647246) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية ، اي أن (64.7%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروسة، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (9.132328) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta=0.670676$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.670676) وحدة، هذا يعني هناك تأثير إيجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (3.769839) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغت (0.0140)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح للمصرف الاهلي العراقي) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح للمصرف الاهلي العراقي).

**2.3.2 مصرف الخليج التجاري :** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.818214). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.781981) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية جداً ، اي أن (78.1%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (19.60290) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. ونجد ان قيمة ( $\beta=0.156013$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.156013) وحدة، هذا يعني هناك تأثير إيجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (4.427517) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغت (0.0001)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري).

**3.3.2 مصرف التجاري العراقي:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.741313). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.711989) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية جداً ، اي أن (71.1%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (10.914657) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. ونجد ان قيمة ( $\beta=0.023685$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.023685) وحدة، هذا يعني هناك تأثير إيجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك

واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (4.324763) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0094)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05. ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي).

**4.3.2. مصرف سومر التجاري:** من نتائج المدرجة في الجدول اعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.623593). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.590346) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية نوعاً ما ، اي أن (59.03%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (12.72563) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. ونجد ان قيمة ( $\beta=0.191246$ ) هذا يعني ان زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.191246) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (3.837199) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0295)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري ) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري).

**5.3.2. مصرف المتحد للاستثمار :** من نتائج المدرجة في الجدول اعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.311034). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.272513) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة نوعاً ما ، اي أن (27.2%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cashcredit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، لا يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.468581) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. ونجد ان قيمة ( $\beta=-0.042924$ ) هذا يعني ان زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (-0.042924) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-) (0.684530) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (4974)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للاستثمار ) ونقبل فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للاستثمار).

**6.3.2. مصرف الاستثمار العراقي:** من نتائج المدرجة في الجدول اعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.716537). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.687117) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار

ضعيفة جداً، اي أن (68.7%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (4.276360) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05 ونجد ان قيمة  $(\beta=0.294872)$  هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.294872) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-3.664508) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0019)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي ) ورفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي ) .

**7.3.2. مصرف المنصور:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.175003). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.143806) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً ، اي أن (14.3%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، لا يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.000145) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. ونجد ان قيمة  $(\beta=-0.002467)$  هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (-0.002467) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-0.012058) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.9904)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه رفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور ) ونقبل فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور).

**8.3.2. مصرف بغداد:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.881827). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.864728) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية جداً ، اي أن (86.4%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cashcredit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (16.48172) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة  $(\beta=0.008879)$  هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان النقدي بمقدار (0.008879) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (4.059769) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0002)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة

0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد ) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد).

**9.3.2. مصرف الشرق الاوسط :** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.894966). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.872465) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية جداً ، اي أن (87.2%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (357.8690) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta=2.250638$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان النقدي بمقدار (2.250638) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (18.91743) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0000)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الشرق الاوسط ) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الشرق الاوسط).

**10.3.2. مصرف آشور الدولي:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.614431). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.583346) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية، اي أن (58.3%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (5.427127) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. ونجد ان قيمة ( $\beta = 0.336346$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان النقدي بمقدار (0.336346) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (2.329619) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0247)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف اشور الدولي ) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف اشور الدولي).

#### 4.2. اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول ادناه يمكن قياس علاقة اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2010-2020):

الائتمان النقدي						المتغير التابع
						المتغير المستقل
مستوى الدلالة	F	T	$\beta$	ADj	R2	السيولة القانونية
0.733830	0.117171	0.342303-	0.009323-	0.391961	0.422782	مصرف الاهلي العراقي
0.383175	0.776676	0.881292-	-0.009471	0.095221	0.118157	المصرف التجاري العراقي
0.553270	0.357208	-0.597669	-0.019847	0.185176	0.208433	مصرف الخليج التجاري
0.500686	0.500686	0.679282	0.001794	0.162684	0.180867	مصرف سومر التجاري
0.029335	7.140841	3.753579	0.014943	0.500388	0.533342	مصرف المتحد للاستثمار
0.008368	10.047590	8.417893	0.265332	0.742651	0.781132	مصرف بغداد
0.148123	2.170642	1.473310	0.009801	0.326503	0.349142	مصرف الشرق الاوسط
0.512105	0.437164	0.661184	0.107436	0.183263	0.210301	مصرف المنصور
0.000227	16.27101	4.033735	0.241822	0.642069	0.679230	مصرف آشور الدولي
0.021862	4.276360	3.664508	0.294872	0.687117	0.716537	مصرف الاستثمار العراقي

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي.

**1.4.2. المصرف الاهلي العراقي:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.422782). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.391961) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة ، اي أن (39.2%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.117171) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta = -0.009323$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (0.009323) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-0.342303) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.7338)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه رفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح للمصرف الاهلي العراقي) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح للمصرف الاهلي العراقي).

**2.4.2. مصرف الخليج التجاري:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.208433). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.185176) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (18.5%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.357208) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. ونجد ان قيمة ( $\beta = -0.019847$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (-0.019847) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-0.597669) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغت (0.5533)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري).

**3.4.2. مصرف التجاري العراقي:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.118157). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.095221) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (9.5%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. أيضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.776676) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta = -0.009471$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (0.009471) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-0.881292) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.3832)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05. ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي).

**4.4.2. مصرف سومر التجاري :** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.180867). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.162684) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (16.2%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. أيضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.500686) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta=0.001794$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.001794) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-0.679282) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.5007)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05. ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري).

**5.4.2. مصرف المتحد للاستثمار:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.533342). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.500388) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (50.03%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. أيضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (7.140841) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta=0.014943$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.014943) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي، وذلك

واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-3.753579) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0093)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للأستثمار ) ورفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للأستثمار).

**6.4.2. مصرف الاستثمار العراقي:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.716537). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.687117) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (68.7%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (4.276360) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta=0.294872$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.294872) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-3.664508) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0019)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي ) ورفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي).

**7.4.2. مصرف المنصور:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.210301). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.183263) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (18.3%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.437164) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta = 0.107436$ ) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.107436) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-0.661184) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.5121)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور ) ونقبل فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور).

**8.4.2. مصرف بغداد:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.750041). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.732185) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية جداً، اي أن (73.2%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cashcredit) يعود الى مؤشر السيولة

القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.00306) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta=0.021503$ ) هذا يعني ان زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.021503) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-3.742066) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0005)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد).

**9.4.2. مصرف الشرق الاوسط:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.349142). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.326503) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيف نوعاً ما، اي أن (32.6%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (2.170642) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta = 0.009801$ ) هذا يعني ان زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.009801) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي لكن غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (1.473310) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.1481)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه رفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الشرق الاوسط) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الشرق الاوسط).

**10.4.2 مصرف اشور الدولي:** من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.679230). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.642069) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار جيدة نوعاً ما، اي أن (64.2%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، يتلاءم بشكل جيد مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (16.27101) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.05. نجد ان قيمة ( $\beta = 0.241822$ ) هذا يعني ان زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.241822) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (4.033735) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0002)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة



القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف اشور الدولي ) وقبول فرضية العدم التي تنص ( لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف اشور الدولي).

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات :

##### الاستنتاجات :

1. يُعد مؤشر السيولة القانونية من المؤشرات التي تكون ذات أهمية للمصارف التجارية والتي لها تأثير إيجابي للقرارات المتخذة من قبل الإدارة المصرفية والتي تبين قدرة المصرف في الإيفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه.
2. للائتمان النقدي دور فعال ومهم في توطين كافة المشاريع وتمويلها وخاصة المشاريع الاستثمارية ذات الاحتياج الوفير من رؤوس أموال لغرض إسناد عمليات التنمية الاقتصادية.
- 3- كان متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت مرتفعة بالنسبة للمصارف (الاهلي العراقي، الخليج التجاري، سومر التجاري، بغداد )نتيجة زيادة نشاطاتها الاستثمارية والائتمانية وكانت منخفضة لدى المصارف ( التجاري العراقي، والمتحد للاستثمار) نتيجة لانخفاض الاستثمار والائتمان لدى هذه المصارف.
4. أن متوسط نسبة الاحتياطي القانوني في المصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت أعلى نسبة المصرف الاستثمار العراقي نتيجة ارتفاع الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي العراقي وكانت أقل نسبة لمصرف المتحد للاستثمار نتيجة التزامه بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي للاحتياطي القانوني .
5. أظهرت النتائج الى وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير السيولة القانونية والائتمان النقدي للمصارف ( المتحد للاستثمار، الاستثمار العراقي، اشور الدولي) وعدم وجود علاقة اثر طردية لمتغير السيولة القانونية في الائتمان النقدي وذلك للمصارف ( الشرق الاوسط، وبغداد، المنصور، سومر التجاري، الخليج التجاري، الاهلي العراقي).
6. أظهرت النتائج الى وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير الأحتياطي القانوني والائتمان النقدي للمصارف (المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الاستثمار العراقي، بغداد، الشرق الاوسط، أشور الدولي) وعدم وجود علاقة اثر طردية لمتغير الاحتياطي القانوني في الائتمان النقدي وذلك للمصارف ( المتحد للاستثمار، المنصور).

##### التوصيات :

- 1- على المصارف بشكل عام أن تحدد أفضل المستويات من السيولة المصرفية اعتماداً على الاصول المتوفرة لديها وبناءً على السرعة والوقت من اجل تحويلها الى نقود .
2. على المصارف العراقية أن تسعى الى تطوير مجالات الاستثمار المالي فضلاً عن توسع في الائتمان النقدي بأنواعه المختلفة لغرض الحصول على عوائد اضافية والاهتمام بادارة المخاطر بأنواعها والسعي الى تحقيق الاستقرار المصرفي.
3. لغرض كسب ثقة الزبائن المودعين في القطاع المصرفي على المصارف الاهتمام بنظام التأمين على الودائع الذي من شأنه زيادة الودائع لدى المصارف مما يؤدي الى زيادة قابلية المصارف في منح الائتمان النقدي .
4. التزام المصارف بنسب احتياطي القانوني لدى البنك المركزي وعدم زيادتها بشكل كبير لغرض توفير السيولة اللازمة وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة وزيادة النشاطات الائتمانية للمصارف بشكل عام .

## المصادر :

### الرسائل والاطاريح :

1. الموسوي،نورا عبدالعزيز ، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية والاردنية خاصة، رسالة ماجستير ، جامعة المثنى ، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.
2. كاظم، مرتضى سالم، أثر مزاد العملة على الائتمان النقدي الممنوح لعينة من قبل المصارف – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة 2014- 2019، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد، الكوفة ، 2021 .

### المجلات والبحوث:

1. السهلاوي ، عبد العزيز بن محمد ، استخدام مؤشرات السيولة المصرفية في تحديد مستوى المخاطر في المصارف السعودية دراسة تحليلية ،العدد السابع، مملكة العربية السعودية،2018.

### الكتب :

1. توفيق، محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1 ، 2011 .
2. الحسيني فلاح حسن عداي، الدوري، مؤيد عبدالرحمن ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر، 2000.
3. داود، علي سعد محمود، البنوك ومحافظ الاستثمار ( مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية، 2012
4. السبك، صبري مصطفى حسن، 2011، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان وأداة التمويل، ط1 ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر .
5. السيد، سامي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ط1، 2018 .
6. الشمري، صادق راشد، ادارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014 .
7. الصيرفي، محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ط1 ، 2007 .
8. طوروس، وديع، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1 ، 2011
9. العامري ، راشد نعمان شايح ، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية، مطبعة دار الفكر الجامعي ، مصر ، الطبعة الاولى، 2013.
10. العاني، د . عماد محمد علي ، اندماج الاسواق المالية الدولية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
11. عشيش، حسن سمير، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في النوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2010 .
12. الغالبي، عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، ط1، 2015.

### Foreign sources;

1. Aalabaf-Sabaghi, M, Credit Risk Management: Basic Concepts, Financial Risk Components, Rating Analysis, Models, Economic and Regulatory Capital. Journal of the Royal Statistical Society Series A, 2009.
2. Titman, sheridan; keowan, j. Arther and mertin d. John, financial management principles and applications, 11th edition pearson.2011
3. Sinartia Fitriah Rahmadany ,Effect on Profitability Liquidity Management of Banking Companies in Indonesia Stock Exchange ,Journal of Applied Accounting and Taxation Article History Vol. 3, No. 1, March 2018.